مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (26) العدد (2)2004
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Arts and Humanities Science Series Vol (26) No (2) 2004

الأصول النحوية في القرنين الثاني والثالث الهجريين

الدكتور سامي عوض*
يونس يونس**

(قبل للنشر في 2004/8/15)

□ الملخّص □

السماع والقياس أصلان أساسيان في الدرس النحوي في القرنين الثاني والثالث الهجريين، وإن أحدهما لا يستغني عن الآخر ولو أن بداية مناهج النحاة أخذت تتحدد بالميل إلى السماع أو إلى القياس.

والسماع هو الأصل في تشكيل صور القياس، ومن هنا كان القرآن الكريم هو مدار البحث اللغوي والغاية الأسمى للسماع. فكثر الاحتجاج بالقراءات القرآنية رغم وجودها منتشرة متناثرة. كما أن النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم مختلف الطرق والناقلين ومحكوم بأمور كثيرة كالتواتر والآحاد والشيوع والقلة.

وخلاصة الأمر أن النحاة احتجوا بالقراءات بأنواعها المختلفة. على أن جامعي اللغة لم يخبطوا خبط عشواء، وإنما اتقوا الشبهات وحاولوا أن يدققوا قدر المستطاع فألزموا أنفسهم بالأخذ عن الأفصح والأبعد عن مؤثرات تغيير اللسان. ولم يقف العلماء مكتوفي الأيدي أمام الوضع والواضعين. بل حاولوا عزل الموضوع، وكتب الطبقات والتراجم مليئة بروايات التعديل والتجريح.

*أستاذ في قسم اللغة العربية– كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة تشرين – اللاذقية – سوريا.
**طالب دكتوراه – قسم اللغة العربية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة تشرين – اللاذقية – سوريا.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (26) العدد (2)2004
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Arts and Humanities Science Series Vol (26) No (2) 2004

Syntaxe de l'arabe:
Les Origines Aux Lleme et Llleme Siècles (Hégires)

Dr. Sami awad *
Younes younes**

(Accepté 15/8/2004)

□ RESUME □

En syntaxe arabe, l'oral et l'analogie comptent chez les anciens savants du deuxième et du troisième siècles de l'hégire pour deux sources fiables pour l'établissement des règles de la langue. Les deux méthodes se complètent d'une manière qui rend l'une aussi importante que l'autre. L'adoption d'une méthode plutôt que l'autre marque une différence disciplinaire dans le traitement du langage.

II va de soit que l'oral précède et détermine la validité de l'analogie : Le texte coranique, qui constitue une source orale, est devenu, ipso facto, une point de référence pour l'analogie. Le langage sera considère en fonction de sa conformité ou sa non-conformité au texte coranique. Soulignons, en outre, qu'on parle de lectures multiples qu'a faites te Prophète du texte coranique comme altawatur, alahad, alshiou'a et alqillah.

Or les différentes lectures qui ont constitue des références pour les savants leur ont en même temps permis d'éviter certaines sources qualifiées d'incertaines ou de douteuses. Ils se sont engages dans un examen pointu et sévère dans leurs analyses. Ceci leur a par conséquent permis d'écarter les variétés langagières les moins sures et de ne retenir comme fiables que ces textes marques comme les plus éloquents. Ont été ainsi écartées ces variétés de vocabulaire jugées étrangères à l'usage commun. Les références bibliographiques ainsi que les biographies des savants témoignent de tant d'accords et de désaccords concernant les problèmes ayant rapport à ce sujet.

***Prof - Département D'arabe – Faculté Des Lettres – Université De Tichrine – Lattaquié – Syrie.**
****Etudiant En Doctorat – Département D'arabe – Faculté Des Lettres – Université De Tichrine – Lattaquié – Syrie.**

أصول الدرس النحوي في القرنين الثاني والثالث الهجريين :

جاء في المزهر : " الطريق إلى المعرفة إمّا النقل المحض كأكثر اللغة، أو استنباط للعقل من النقل "[1]، وقيل في حدّ النحو " إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب " [2]، ويروى أن الكسائي سأل الخليل . وقد بهره كثرة ما يحفظ . من أين أخذت علمك هذا ؟ فأجابه من بوادي الحجاز ونجد وتهامة " [3].

إنَّ ما يلفت انتباهنا الارتباط الوثيق بين السماع والقياس، فمما لا شك فيه أنّ أحدهما لا يستغني عن الآخر، وإذا كانت الأطوار الأولى من هذا العلم تقتضي سيادة السماع وتفرضه كأصل أول، فإن الأطوار التالية تفرض القياس وتشدّ عليه لانقضاء مدة السماع، وذهاب أهله ومحدوديته، فلولا أن بسط القياس سلطانه ومد قوانينه معتمداً على السماع لما حفظت اللغة، ولذلك قال المازني وغيره : " ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"[4].

ومنذ البداية أخذت مناهج النحاة تتحدد بالميل إلى السماع أو إلى القياس، يقول ابن سلام " إن أبا عمرو كان أشدّ تسليماً للعرب، وكان ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر يطعنان عليهم "[5].

إن السماع هو المسؤول عن تشكيل صور القياس، وبالتالي فإنّ جملة الظروف والملابسات والقوانين والأمور التي تتعلق بعملية السماع هي ما شكل اللغة بصورة كلية؛ وهذا لا يعني أن نتصور وجود قوانين صارمة ومنهج موحد متكامل منسجم، وخطة منظمة تمت هذه العملية وفقاً لها، وإنما قام بجمع اللغة وتدوينها علماء حاولوا إصابة الغاية في جمع اللغة قدر المستطاع، واحتاطوا في ذلك ما أوتوا من قوة، وسعوا في سبيلها السعي المشكور، ولذلك فإننا يمكن أن نجد لديهم أسساً قوية، ومناهج صالحة، وأساليب واعتبارات جيدة وإذا اختلف بعض ذلك من عالم إلى آخر، فهم على الأقل يخدمون غاية واحدة هي اللغة.

والسماع كما أوضحه السيوطي : " ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب، قبل بعثته وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً، من مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لابدّ في كل منها من الثبوت "[6]، أما القرآن الكريم فهو مدار البحث اللغوي، والغاية الأسمى له، وقد درج النحاة على الاستشهاد به، فكثر الاحتجاج بالقراءات القرآنية، وتناهبها العلماء بوجوه شتى، وقد كانت في البدء منتشرة متناثرة، ثم بدا لبعض القراء أن يجمعوها ويبحثوا عن إسنادها فكان أول من سمع بالبصرة وجوه القراءات وألفها وتتبع الشاذ منها وبحث عن إسنادها هارون بن موسى الأعور(ت قبل 200 هـ) [7]، وألف يعقوب بن إسحاق الحضرمي (ت 205 هـ) كتاباً سماه " الجامع " [8]، جمع فيه اختلاف وجوه القرآن ونسب كل حرف إلى من قرأ به، وذكر ابن الجزري أن القاسم بن سلام (ت 224 هـ) كان أول

---

1 – السيوطي : المزهر، ص .57

2 – السيوطي : الاقتراح، ص .94

3 – القفطي : إنباه الرواة، 258./2

4 – ينظر : ابن جني ، الخصائص، 144/1، وينظر ابن جني : المنصف، 180./1

5 – ابن سلام : طبقات فحول الشعراء ، 16./1

6– السيوطي : الاقتراح، ص .48

7 – ينظر ابن جني : المحتسب، 9/1، وابن الجزري : طبقات القراء، ص .348

8 – ينظر : طبقات الزبيدي، ص .51

إمام معتبر جمع القراءات في كتاب وجعلها . فيما يحسب . خمساً وعشرين قراءة مع السبعة [1]، كما يذكر ابن النديم كتاب " احتجاج القراءة للمبرد . ت 285 هـ " [2].

هذه الجهود توّجت بجهد أبي بكر بن مجاهد (ت 324 هـ) إذْ ألف كتابه الموسوم بـ " القراءات السبعة " [3]فكان أول من سبع السبعة، وصار وصف القراءة الشاذة يعني ما ليس من هذه السبعة وغير الشاذة يعني أنها من هذه السبعة.

وقد توالى التأليف في القراءات بعد ذلك، وبرز في هذا المعترك أبو علي الفارسي (ت 377 هـ) بكتابه الجليل " الحجة في علل القراءات السبع " [4]، واحتج فيه للقراءات السبع التي أوردها ابن مجاهد، وهمَّ بتأليف مؤلف آخر يحتج فيه للقراءات الشاذة، إلا أنّ الدهر لم يسعفه فناب عنه تلميذه ابن جني في ذلك وألف " المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها " [5].

وإذا نظرنا إلى القراءات من حيث تعامل النحاة معها، فإننا سنجد أنهم لم يتعاملوا معها بأسلوب واحد، وإنما اختلفت طرقهم في الاستدلال بها، فسيبويه يقول : " إن القراءة لا تخالف لأنها سنة " [6]، ولذلك نراه يحتج بالكثير من آي القرآن، طالما ثبت نقله وصح سنده، وإذا كان للآية أكثر من قراءة أثبت ذلك وعزاه إلى أهله [7]، والقراءات في عصره لم تكن متمايزة تمايزاً تاماً من حيث التواتر والشذوذ والقراء وغير ذلك، ولذلك نجده كثيراً ما يغفل أسماء القرّاء، وربما أغفل بعض القراءات فلم يشر إليها أو يعرج عليها، أما لأنها لم تصله أو لأنّه لم يرَ ثبوتها أو لغير ذلك [8] ولكنه على كل حال لم يردّ قراءة ولم يستهجنها، وهذا ما خالفه فيه أبو العباس المبرد، فالمبرد مع أنّه – كغيره من النحاة – يستشهد بالقراءات السبعة وغيرها، إلا أنه سمح لنفسه بردّ بعضها والطعن في بعضها وتضعيف بعضها، حتى إنّه ردّ أكثر من قراءة سبعية، [9] فقد رفض . مثلاً . قراءة الكسائي وحمزة وهما من السبعة بجر (آيات) في قوله تعالى { واختلافِ الليلِ والنهارِ وَمَا أَنْزَلَ اللهُ منْ السَّماءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بهِ الأَرْضَ بعْدَ موْتِهَا وتصْرِيف الرِّياح آياتٍ لقومٍ يعْقلُونَ} [10]، لأنه على حدّ قوله . من قرأ كذلك عطف على(أن) وعلى في ، وهذا عندنا غير جائز [11] وخطأ أيضاً قراءة سبعية أخرى قرأ بها جمهور من القراء ومن بينهم أربعة من السبعة [12]، وهي إسكان اللام في (ليقطع) من قوله تعالى { ثمَّ ليَقْطَعْ فَلْيَنْظر } [13]، بقوله : " فإنّ الإسكان في لام (فلينظر) جيد وفي لام

---

1 – ينظر : حاجي خليفة، كشف الظنون، 220./2

2 – ينظر: ابن النديم، الفهرست، ص .90

3 – ينظر : أبو شامة، إبراز المعاني، ص .5

4 – نشرته الهيئة العامة للكتاب في جزأين، علي النجدي ناصيف، وآخرين، ومراجعة محمد النجار، 1983م.

5 – طبع في القاهرة،1999م في جزأين، تح : علي النجدي ناصيف وآخرين.

6– سيبويه : الكتاب، 74./1

7 – ينظر : على سبيل المثال الكتاب ، 424/1، 429 ،430 .

8 – ينظر : على سبيل المثال، الكتاب 423./1

9 ينظر : مقدمة المقتضب للمبرد ،119/1–121.

10 – سورة الجاثية ، 5 .

11 – ينظر : المقتضب ، 195/4.

12– ينظر : حاشية المقتضب، 134/2، حاشية رقم (1).

13 – سورة الحج ، .15

(ليقطع) لحن؛ لأنّ (ثمَّ) منفصلة عن الكلمة، وقد قرأ بذلك يعقوب بن إسحاق الحضرمي " [1]، ويعدّ المبرد رأساً من رؤوس الحملة ضد القراء، تلك الحملة التي ابتدأها البصريون ثم فاضت حتى أسهم فيها الكوفيون، يقول محقق المقتضب : " هذه الحملة الآنفة على القراء بتلحينهم، وردّ قراءاتهم استفتح بابها، وحمل لواءها نحاة البصرة المتقدمون، ثم تطاير شررها إلى بعض نحاة الكوفة فأسهم فيها، فالفراء ينسب الوهم إلى بعض القراء الذين تواترت قراءاتهم في السبعة، كما كان للكسائي مشاركة في هذه الحملة، وقد كان للمازني أستاذ المبرد نصيب موفور في قيادة هذه الحملة الآنفة، فقد طاب له أن يختم كتابه التصريف بالطعن على القراء، والسخرية منهم، وعدّهم من الجهلاء الذين يتعلقون بالألفاظ ، ويجهلون المعاني، وقد اقتدى به تلميذه، ونقل في مقتضبه ما أثبته المازني في تصريفه من الطعن على نافع بن أبي نعيم أحد القراء السبعة "[2]. وهذه الضوابط . كما هو ملاحظ . ليست دقيقة الحدود، وتترك مجالاً واسعاً للاختلاف في التطبيق والنظر، فضوابط العربية تختلف من مدرسة لأخرى، وآراء النحاة ونظراتهم فيها من التفاوت وعدم الانسجام ما فيها.

كما أن النقل عن النبي . صلى الله عليه وسلم . مختلف الطرق والناقلين، ومحكوم بأمور كثيرة كالتواتر والآحاد، والشيوع والقلة، والتوثيق والتجريح وغير ذلك، وكذلك كان لكلٍ نظرته في تلقي رسم المصحف، وتخريج الرسوم، وهكذا " كان اختلاف النظر والاجتهاد في التطبيق داعياً إلى اختلاف النظرة إلى الكثرة من القراءات فما يمنعه هذا يجيزه ذاك "[3]، ولذلك لا ينبغي أن نفهم نقدهم للقراءات أكثر من هذا، فقد اجمع النحاة على الاحتجاج بالقراءات متواترها وشاذها، وسلموا القياد إلى أنها سنة متبعة لا يجوز خلافها، يقول السيوطي : " أما القرآن فكل ما ورد أنّه قرىء به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء أكان متواتراً، أم آحاداً، أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، إذ لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها، في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه نحو استحوذ ويأتي، وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة، وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه "[4].

فخلاصة الأمر أن النحاة احتجوا بالقراءات بأنواعها المختلفة، وراعوا في أحكامهم التواتر والكثرة وقبلوا الشاذ وتحفظوا في القياس عليه، ووقفوا من القراءات الواردة موقف الناقد الممحص، فخلّصوا الغث من الثمين، وهم . وإن اختلفت نظراتهم وأسسهم في الحكم . فإنهم تركوا كماً كبيراً من الدرس الذي يشهد لهم بالعناية العظيمة بهذا البحث، ويؤكد أنهم تلقوا هذا الأمر مرسلاً على غواربه، فأعملوا فيه جهدهم حتى أخرجوه مقنناً منظماً، مُضاءاً من سائر جوانبه.

أما الحديث الشريف فقد درج النحاة القدامى على عدم الاحتجاج به، ولم يختلفوا في ذلك، نظراً لأن المروي في كثير من الأحيان كان رواية للمعنى، إذ جوّز الرواة ذلك، وقد وقع اللحن فيه كثيراً لأن الكثير من الرواة لم يكونوا عرباً، ويستثنى من ذلك ما ثبتت روايته عن لفظه الوارد به عن رسول الله . صلى الله عليه وسلم . نقلاً، وبقي أمر الاحتجاج بالحديث كذلك إلى أن جاء من المتأخرين من غيره، فتوسع ابن مالك في هذا الأمر، وأكثر من

---

1 – ينظر : المبرد، المقتضب، 132./2

2 – المبرد والمقتضب ، 119./1

3– د. إبراهيم رفيدة : النحو وكتب التفسير ،175/2 .

4 – السيوطي : الاقتراح ، ص 48.

الاستدلال بالحديث، وأخذ النحاة يخوضون في الخلاف في الاستدلال بالحديث، كابن خروف وابن الضائع وبعض من عاصرهما أو جاء بعدهما [1].

يقول السيوطي : " وأما كلامه صلى الله عليه وسلم، فيستدل منه بما يثبت أنه قاله على اللفظ المروي وذلك نادر جداً، إنّما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضاً، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدّت إليه عبارتهم، فزادوا ونقصوا، وقدموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ، ولهذا نرى الحديث الواحد في القصة الواحدة مروياً على أوجه شتى، بعبارات مختلفة، ومن ثم أنكر على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث.

قال أبو حيان في شرح التسهيل : وقد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذا الطريق غيره، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب، كأبي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه، من أئمة البصريين، والكسائي والفراء، وعلي بن مبارك الأحمر، وهشام الضرير، من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم " [2].

فهذه زبدة القول في الاحتجاج بالحديث كما ورد لدى السيوطي، وقد انتقل بعد هذا الحديث إلى كلام العرب، فقال : " وأما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم " [3] وهذا يعني أمرين :

1. الإسناد.
2. المتن.

فإذا فسد أحدهما بطل الاحتجاج بالمنقول، يقول ابن الأنباري : " اعلم أن الاعتراض على الاستدلال بالنقل يكون في شيئين : الإسناد والمتن " [4].

على أن جامعي اللغة لم يخبطوا خبط عشواء، وإنما اتقوا الشبهات، وحاولوا أن يدققوا قدر المستطاع فألزموا أنفسهم بالأخذ عن الأفصح، والأبعد عن مؤثرات تغيير اللسان، فقد ورد عن أبي زيد قوله : " لست أقول قالت العرب، إلا إذا سمعته من هؤلاء : بكر بن هوازن، وبني كلاب، وبني هلال، أو من عالية السافلة، أو سافلة العالية، وإلا لم أقل : قالت العرب " [5].

وأبو زيد هو من هو في مضمار جمع اللغة، وقوله هذا ينبي عن علة توثيقه لدى القوم، فقد عُرض قوله هذا على الأخفش صاحب الخليل وسيبويه في النحو فجعل يقول : قال يونس : حدثني الثقة عن العرب فقيل له: من الثقة ؟ فقال : أبو زيد، فقيل له فمالك لا تسميه ؟ فقال : هو حيّ بعد فأنا لا أسميه [6] .

فأبو زيد جعل هذه الأقوام من العرب هي صاحبة الشأن في الاحتجاج، فلم يعتبر كلام غيرها، وفي سبيل تحصيل اللغة مصفاة أحسن ما يمكن حرص الجامعون على عدم الأخذ من أي مصدر مخالط لغير العرب أو

---

1 – ينظر البغدادي : خزانة الأدب، 1/4–46، وابن مالك شرح التسهيل، ص48 من المقدمة، السيوطي: الاقتراح ص 52–55.

2 – السيوطي : الاقتراح، ص.52

3 – السابق ، ص .56

4 – ابن الأنباري : الإغراب، فصل 8، ص .46

5 – السيوطي : المزهر، 1/.151

6 – ينظر السيوطي : المزهر، 1/.152

مجاورتهم، وألزموا أنفسهم بتجنب النقل عن الحضر أو عمن فسدت سلائقهم، بمعاملة الأجانب من أهل اللغات الأخرى، وعلى هذا الاعتبار سقط الاحتجاج بالمنقول عن كثير من العرب، كخزام، ولخم وغسان وإياد وبكر وغيرهم[1].

ولم يخلص للعربي الفصيح سوى عدد محدود من القبائل ، قال أبو نصر الفارابي : " وكانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، ،وأسهلها على اللسان عند المنطق، وأحسنها مسموعاً وإبانة عما في النفس، والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدى وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب، هم قيس وتميم، وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم.

وبالجملة فإنه لم يؤخذ من حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم " [2] .

وإضافة إلى ذلك فإن اللغويين قد فرقوا بين الفصيح والأفصح، جاء في المزهر : " حدثنا اسماعيل بن أبي عبد الله، قال : أجمع علماؤنا بكلام العرب، والرواة لأشعارهم والعلماء بلغاتهم وأيامهم أن قريشاً أفصح العرب ألسنة وأصفاهم لغة " [3]، وقال ثعلب : " ارتفعت قريش في الفصاحة عن عنعنة تميم، وكشكشة ربيعة وكسكسة هوازن، وتضجع قيس، وعجرفية ضبة وتلتلة بهراء " [4]، وقال أبو عمرو بن العلاء : " أفصح العرب عليا هوازن في الفصاحة وسفلى تميم " [5]، وقد اختار أبو عبيدة من قبائل عليا هوازن في الفصاحة، فقال : " وأحسب أفصح هؤلاء بني سعد بن بكر " [6]، فهذا وغيره من الأخبار الواردة[7]يدل على تفريق العلماء بين اللغات المنقولة عن القبائل وتفضيلهم بعضها على بعض في الفصاحة، وإن لم يؤدِّ بهم ذلك إلى أن يجمعوا لغة كل قبيلة على حدة، الأمر الذي كان له نتائج مؤثرة في كيان اللغة من قبل تداخل اللغات، وتراكيبها، وترادف الألفاظ وغير ذلك.

فالعلماء إذا كانوا يميزون ويدققون في نقل اللغة، ويحاولون جمع صافيها، وقد تنبهوا منذ البدء إلى الأخذ عن الثقة، كما تنبهوا إلى اصطفاء الفصيح من القبائل، وعرفوا أن الوضع في اللغة كثير، فتحروا لذلك مكامن الثقة، يقول الخليل : " إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتثبيت"[8].

وَأَمْرُ خلف الأحمر وحماد الراوية في وضع الشعر والتخليط فيه أشهر من أن يخفى، وهما رأسان في الرواية في البلدين، قال المبرد في خلف : " ولم يُرَ أحد قط لا أعلم بالشعر منه، وكان يضرب به المثل في عمل الشعر، وكان يعمل على ألسنة الناس، فيشبه كل شعر يقوله بشعره الذي يضعه عليه "[9]،وبين أهل العلم كذب حماد

1- ينظر : السيوطي ، الاقتراح ، ص 56- 57 .

2 - السابق : ص 56، والسيوطي المزهر ، ص 211- 212

3- المزهر : 310./1

4 - مجالس ثعلب، 82.-8/1

5 - المزهر : 211./1

6 - السابق : 210./1

7 - ينظر : المزهر، 209/1-213، وابن فارس : الصاحبي، 55-63.

8 - ابن فارس : الصاحبي، ص .64

1- السيوطي : المزهر ، 43./2

أيضاً ، يقول الجاحظ:" ذكر الأصمعي وأبو عبيدة وأبو زيد عن يونس أنه قال : أني لأعجب كيف أخذ الناس عن حماد وهو يلحن ويكسر الشعر ويصحف ويكذب "[1] ، وقد وردت روايات كثيرة في الكذب على الأعراب، ووضع اللغة والتخطيط في الشعر وغير ذلك مما ينسب إلى عدم الثقة فيما يروى أو فيمن يروي وانبرى العلماء لبيان ذلك والتنبيه على الدخول والتدقيق في العلم، سواء في المروي أو الراوي، حدث ابن سلام الجمحي قال : " حدثني يحي بن سعيد القطان قال : رواة الشعر أعقل من رواة الحديث، لأن رواة الحديث يروون مصنوعا كثيراً، ورواة الشعر ساعة يُنشد المصنوع ينتقدونه ويقولون : هذا مصنوع " [2]، وقد أورد السيوطي في المزهر فصلاً في معرفة المصنوع [3]، ذكر فيه أنه قد وُضِعَ شعر كثير على العرب، فلما تفحّص العلماء ذلك عرفوا منه ما عرفوا، وأنكروا منه ما أنكروا، واختلفوا في الباقي، يقول ابن سلام : " في الشعر مصنوع مفتعل موضوع كثير لا خير فيه ولا حجة في غريبه، ولا غريب يستفاد وقد تداوله قوم من كتاب إلى كتاب، لم يأخذوه عن أهل البادية، ولم يعرضوه على العلماء، وليس لأحد إذا أجمع أهل العلم والرواية الصحيحة على إبطال شيء منه أن يقبل من صحيفة ولا يروي عن صحفي.

وقد اختلف العلماء بعدُ في بعض الشعر كما اختلفت في سائر الأشياء، فأما ما اتفقوا عليه فليس لأحد أن يخرج منه، وللشعر صناعة وثقافة يعرفها أهل العلم كسائر أصناف العلم والصناعات" [4] .

وهكذا نجد أنّ العلماء لم يقفوا مكتوفي الأيدي أمام الوضع والواضعين، بل حاولوا عزل الموضوع وكتب الطبقات والمراتب مليئة بروايات التعديل والتجريح، يقول السيوطي : " إن أهل اللغة والأخبار لم يهملوا البحث عن أحوال اللغات ورواتها جرحاً وتعديلاً، بل محضوا عن ذلك وتبينوه، كما بينوا ذلك في رواة الأخبار ومن طالع الكتب المؤلفة في طبقات اللغويين والنحاة وأخبارهم وجد ذلك، وقد ألف أبو الطيب اللغوي كتاب . مراتب النحويين . بيّن فيه ذلك، وميّز أهل الصدق من أهل الكذب والوضع " [5].

وخلاصة الأمر : أن النقل عن العرب . على الرغم من جميع الجهود التي بذلت في سبيل دقة التحري والضبط والتوثيق . ترك المجال واسعاً للنظر والخلاف، وبذلك وجدنا كماً لا بأس به من الشواهد مختلفاً فيه . وإن كان القسط الأعظم متفقاً عليه . وقد كان هذا القسط المختلف فيه سبيلاً إلى خلق رؤى مختلفة لدى النحاة، تبلورت فيما دعي بعدُ بالتيار القياسي والتيار السماعي، وينسب الأول إلى البصرة، والثاني إلى الكوفة، وكان لتغالب هذين التيارين أطيب الأثر في إلقاء الضوء على القواعد الفكرية التي صدر النحاة عنها وأبرز ملامح مناهجهم ورؤاهم بجلاء [6].

ونثبت بعض الملاحظات التي لفتت انتباههم والتي تبين طبيعة فكرهم في الاحتجاج بالسماع عن العرب، وسنوضح القوانين التي خطرت لهم، وإن كانوا لم يقرروا ذلك بالبحث والاستخلاص، حتى جاء ابن جني فخاض فيه.

---

2 – السابق : 406/2.

3 – السابق ، 675./1

4 – ينظر : السابق، 171/1–183.

5 – السيوطي : المزهر : 171./1

6 – السابق : 120./1

7 – ينظر : ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، (وفيه صور تعدد المناهج النحوية).

أولاً : لقد تنبهوا إلى ضرورة حصر المصدر الذي تؤخذ عنه اللغة، بحيث ينهل صافيها محدود المكان والزمان والجماعات، فتجنبوا من الأماكن ما جاور الأجانب، ومن الجماعات ما خالطهم، ومن الزمان ما بدأ فيه فساد الألسن، وقد تنوعت فيما وراء ذلك رؤى النحاة، وبدأ واضحاً في نقدهم لمسالكهم في الاحتجاج، تلك المسالك التي ذهبت كل مذهب، فرأينا البصريين يعيبون على الكوفيين بقولهم : " إنما أخذنا اللغة من حرشة الضباب وأكلة اليرابع، وهؤلاء أخذوا اللغة من أهل السواد أكلة الكوافيخ والشواريز " [1].

ورأينا سيبويه شيخ النحاة يحتج ببعض شعر بشار بن برد – وهو أول المحدثين– تقرباً إليه لأنه خاف من هجائه، مع أن المروي عن الأصمعي قوله : " ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة وهو آخر الحجج " [2]، وابن هرمة توفي 150 هـ . وابن برد . توفي 167هـ ، كما احتج بأبيات مجهولة القائل، يقول محقق الأنصاف : "وفي كتاب سيبويه وحده خمسون بيتاً لم يعثر لها العلماء بعد الجهد والعناء الشديدين على معين " [3]، وقد ذكر السيوطي أن هذه الأبيات هي مما وضعه المولدون ودرسوه على الأئمة، فاحتجوا بها ظناً منهم أنها للعرب [4] وقد ورد الكثير من الأبيات المجهولة القائل في احتجاج الكوفيين لذلك، واثبتوا عليها القواعد [5]، وربما بنوا على ما يعدّه البصريون شاذاً لا يقاس عليه، أو وجدوا له تخريجاً موافقاً لقياسهم، مثل التعجب من السواد والبياض [6] بل إننا نجد البصريين أنفسهم يقيسون على الشاذ أحياناً، كمثل جواز تصغير الفعل نحو (ما أميلحه).

وقد ذكره سيبويه عن الخليل [7]، علماً بأن أساس القياس الكثرة والاطراد، وهو شعار البصريين، يقول المبرد : " القياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الضعيفة "[8]، ويقول أيضاً : " إذا جعلت النوادر والشواذ غرضك واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلاتك " [9].

ومع أن هذا القول الذي ينافي منهج الكوفيين الذين يبنون قواعدهم على البيت والبيتين، نجد أن المبرد قاس على القليل والشاذ مثل جر حتى والكاف للضمير [10]، والجمع بين فاعل نعم وتمييزها [11]، وغير ذلك [12] كما أنه أطرد القياس في أشياء أوقفها سيبويه على السماع، مثل قياس فاعل وفَعّال في النسب[13]، وإعمال (لكن) المخففة [14]، وغير ذلك [1]، والمبرد بعد ذلك خالف على سيبويه في أشياء كثيرة، وانتقده وغلطه في مسائل جمة

---

1 – ابن النديم : الفهرست ، ص .89

2 – السيوطي : الاقتراح ، ص .70

3 – ابن الأنباري : الأنصاف، 583/2، والسيوطي : الاقتراح ، ص .71

4 – ينظر الاقتراح، ص 60، وقد ورد بيتاً منها غير موجود في كتاب سيبويه وهو (أعرف منها الأنف والعينانا .. ومنخرين أشبها ظبيعانا).

5 – ينظر : ابن الأنباري، الإنصاف، . مثلاً . المسألة رقم 80 و109،وينظر الاقتراح ص 71–73.

6– ينظر : ابن الأنباري، الإنصاف، المسألة 16.

7 – ينظر سيبويه، الكتاب، 175/2، والبغدادي، خزانة الأدب ، 47./1

8 – المبرد : الكامل ، 185./1

9 – السيوطي : الأشباه والنظائر، 49./3

10 – ينظر : السيوطي : همع الهوامع، 33/2 ، والرضي : شرح الكافية، 319./2

11 – ينظر : المبرد ، المقتضب، 433./2

12– ينظر : السابق ، 115/2–116

1 – ينظر : همع الهوامع، 198./2

2 – ينظر : المقتضب ، 39./1

وكان أبو الحسن الأخفش قد فتح باباً سابقاً سماه باب الخلاف على سيبويه، فأكثر من خلافه واتفق مع الكوفيين في آراء كثيرة [2].

وكذلك اختلف الكوفيون فقد " كان الفراء يخالف على الكسائي في كثير من مذاهبه، فأما على سيبويه فإنه يعتمد خلافه، حتى ألقاب الإعراب وتسمية الحروف " [3]، مما يتضح معه أنَّ استمرار الخلاف النحوي ونقد النحاة ليس بين المدرستين فقط، وإنما كان أيضا بين نحاة المدرسة الواحدة، وإنْ كان ذلك يدل على اختلاف الرؤى فإنه مَعْلم من معالم التدقيق والاجتهاد في البحث، ونجد أن نقد الكوفيين للكتاب أشد من نقد المبرد، يقول السيوطي : " أصل الكتب المصنفة في النحو واللغة كتاب سيبويه، وكتاب العين.

أما كتاب سيبويه فَقدحُ الكوفيين فيه وفي صاحبه أظهر من الشمس، وأيضاً فالمبرد كان أجلّ البصريين، وهو أفرد كتاباً للقدح فيه.

وأما كتاب العين فقد أطبق الجمهور من أهل اللغة على القدح فيه " [4].

فالمبرد . مثلاً . قد يورد لغتين من لغات العرب فيشرحهما ولا يفاضل بينهما، كما صنع في ما النافية [5]، وقد يرجح إحداهما على الأخرى كقوله عن اللغة الحجازية في مو تعد، ويا تعد إنها قبيحة[6]، وينسب أحياناً الغلط إلى بعض العرب كقوله في كسر كاف جماعة الذكور : " وناس من بكر بن وائل يجرون الكاف مجرى الهاء إذا كانت مهموسة مثلها، وذلك غلط منهم فاحش " [7]، وقد ورد روايات كثيرة [8]، حتى قال ابن ولاد في انتصاره لسيبويه منه " فهذا رجل يجعل كلامه في النحو أصلاً وكلام العرب فرعاً، فاستجاز أن يخطئها إذا تكلمت بفرع يخالف أصله " [9]، وليس هذا بدعاً وإن أسرف فيه، فقد سبقه سيبويه إلى نسبة الغلط إلى العرب [10]، كما أن أخبار ابن إسحاق مع الفرزدق مشهورة [11].

---

3 – ينظر : السابق، 115./1

4– ينظر : د. شوقي ضيف، المدارس النحوية، 98– 108.

5 – ينظر أبو الطيب اللغوي : مراتب النحويين، ص 88، ود. أحمد مكي الأنصاري : أبو زكريا الفراء ص 367.

6 – السيوطي : الاقتراح، ص 81.

7 – ينظر : المقتضب : 500./4

8– ينظر : السابق، 78/1 ، والمبرد الكامل، 201./2

9 – المبرد : المقتضب، 286./1

10 – ينظر : السابق، 117/1– 118/ الكلام للمحقق.

11 – ينظر : السابق، 177./1

12 – لفظ : سيبويه الكتاب، 277/1، 290، و123/2–278–367، والمقتضب : 113./1

13 ينظر ذلك في الكتاب، 58/2، والبغدادي : خزانة الأدب، 115/1، ود. شوقي ضيف : المدارس النحوية، ص 24.

ومن جهة أخرى تعامل النحاة مع الشواهد كما وردت، وما سمعوا فيه أكثر من رواية احتجوا بما يناسبهم، وربما ناقشوا بقية الروايات أو ذكروها عرضاً، وربما احتجوا ببعض الروايات على أمر ثم عادوا فاحتجوا بغيرها على غيره [1] ، ويعلل ابن هشام كثرة الروايات بقوله : " كانت العرب ينشد بعضهم بعض، وكل يتكلم على مقتضى سجيته التي فطر عليها، ومن هنا كثرت الروايات في بعض الأبيات " [2].

وربما احتج النحاة بالبيت الذي فيه من الغريب ما انفرد به قائله، فقد أورد أبو الفتح بابا " في كلمات الغريب لا يُعلم أحد أتى بها إلا ابن أحمر الباهلي، وروى عن رؤبة وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها ولا سبقا إليها، وعلى ذلك قال المازني : (ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم) [3] ".

وقد عقد السيوطي في مزهره فصلاً أورد فيه بعضاً مما انفرد بروايته كل واحد من العلماء، أمثال الخليل ويونس والكسائي وغيرهم، وفصلاً آخر في أشياء انفرد بها بعض العرب [4] كما عقد فصلاً في معرفة الحواشي والغرائب والشواذ والنوادر [5]، ولعل استشهاد النحاة بالمفاريد والنوادر والغرائب يقول في ذهابه في العقل احتجاجهم بأشعار المجانين والصبيان وقد فعلوا [6].

وبالجملة فإن العلماء اللاحقين لم يهملوا أي شيء، يمكن أن ينسب إلى العربية أو يفيد فيها مهما ضعف؛ وقد تلقى العلماء اللاحقون ما جاء به السابقون [7]، وأعملوا فيه فكرهم مع ما انتهى إليهم من خبرة سابقيهم، فاستنبطوا ما كمُن فيه من علوم، واستخرجوا ما انطوى عليه من فنون وألقوا درته عن قريب من المفهوم.

---

1 – ينظر : مثلاً ، الكتاب ،39/3 ، 69 ،المقتضب ، 57/3 ، 58 ،251/3 ،252 ، 29/4 ، 291 ، وغيرها .

2 – السيوطي : المزهر ، 261/1 ، وينظر ، الاقتراح ، ص 76– 77 .

3 – الاقتراح ، ص 81 ، وينظر : ابن جني ، الخصائص ،2/ 240 ، 25 .

4 – ينظر : المزهر ، 248/1– 251 .

5 – ينظر : السابق ، 233/1– 239 .

6 – ينظر : السابق ، 140/1 ، وقد ذكر السيوطي في هذا الفصل بعضاً مما أخذ عن النساء والعبيد والصبية والمجانين وغيرهم .

7– عقد السيوطي في المزهر ، 144/1 –170 ، فصلاً في معرفة طرق الأخذ النحل .

المراجع:

.....

1- أبو بكر الانباري :

- الإغراب في جدل الإعراب ، تح ، سعيد الأفغاني ، دمشق 1957،وبيروت 1971 م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف ، تح ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، 1953 م .

2 - ابراهيم الرفيدي :

- النحو وكتب التفسير .

3 - ثعلب :

- مجالس ثعلب ، تح ، عبد السلام هارون ، دار المعارف في مصر ، القاهرة ، 1948 م.

4- ابن الجزري :

-غاية النهاية في طبقات القراء= طبقات القراء،تح ، برجشتراسر،مطبعة السعادة ،مصر1351 ه .

5- ابن جني :

- الخصائص ، تح ، محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ط 2 ، 1952 م .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها = المحتسب ، تح علي النجدي ناصيف وآخرين المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة 1999 م .

6- حاجي خليفة :

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون = كشف الظنون ، اسطنبول ، 1941 م.

7- الرضي الأستراباذي :

- شرح الكافية ، القاهرة 1305 ه .

8- الزبيدي :

- طبقات النحويين واللغويين ، تح ، محمد أبو الفضل ،مطبعة السعادة ، دون تاريخ .

9- سيبويه :

- الكتاب،تح عبد السلام هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 2، 1977 م.

10- السيوطي :

- الاقتراح ، مطبعة دار المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ، 1349 هـ
- المزهر ،تح، محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين،دار الحرم للتراث، مطبعة البابي الحلبي، ط3 ، القاهرة 1965 م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تح ، عبد السلام هارون ، وعبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ،1975 م.

11- أبو شامة :

- إبراز المعاني في حرز المعاني= إبراز المعاني ، مطبعة الباب الحلبي ، القاهرة ، 1349 هـ .

12 – د. شوقي ضيف :

- المدارس النحوية ، دار المعارف ،القاهرة ، ط3 ، 1976 م .

13 – أبو الطيب اللغوي :

- مراتب النحويين .

14- عبد القادر البغدادي :

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب = خزانة الأدب ، تح ، عبد السلام هارون ، دار الكتاب العربي القاهرة ، 1976 م .

15- ابن فارس :

- الصاحبي ، تح ، د. عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف،بيروت، ط 1 ، 1993 م.

16- القفطي :

- إنباه الرواة على أنباه النحاة = إنباه الرواة، تح، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب، القاهرة، 1369 هـ .

17- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد :

- المقتضب ، تح ، محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، 1415 هـ ، 1994 م .